مدى أعداد التقارير المالية المرحلية وفقاً للمعايير الدولية في سوق العراق للأوراق المالية وأهميتها من وجهة نظر المستخدمين

The extent to which interim financial reports are prepared in accordance with international standards in the Iraq Stock Exchange and their importance from the users' perspective

م. ايمان سعيد عيدي

المعهد التقني / العمارة

Iman.s.eidy@stu.edu.iq

رقم التصنيف الدولي ISSN 2709-2852

تاريخ استلام البحث : ٢٠٢٦/١/٤ تاريخ قبول النشر: ٢٠٢٦/١/٢٨

المستخلص

يهدف البحث بشكل اساسي في بيان مدى أعداد التقارير المالية المرحلية وفقاً للمعايير الدولية في سوق العراق للأوراق المالية العراقية , و دور التقارير المرحلية لضمان موثوقية المعلومات المحاسبية الواردة فيها إلى جانب ملائمة تلك المعلومات لقرارات حملة الأسهم والآخرين من أصحاب المصلحة. ولغرض تحقيق ذلك تم اختيار عينه شملت سبع قطاعات وهي (القطاع المصرفي) (المرتبة الاولى), قطاع الاتصالات (المرتبة الثانية,) القطاع الصناعي (المرتبة الثالثة,) قطاع الفنادق (المرتبة الرابعة,)

مجلة العلوم المالية والمحاسبية

AFSJ

ACCOUNTING & FINANCIAL SCIENCES JOURNAL

مجلة العلوم المالية والمحاسبية

العدد الحادي والعشرون /اذار ٢٠٢٦

الصفحات ١٨٥ــ ٢١٨

القطاع الخدمي (المرتبة الخامسة,) القطاع الزراعي (المرتبة السادسة,) قطاع التأمين(المرتبة السابعة),وبحدود زمانية من ٢٠١٨ الى ٢٠٢٤, وتم التوصل من خلال التحليلات المستفيضة للقطاعات المدمجة في سوق العراق للأوراق المالية بان هناك نسب للتطبيق تتراوح بين (ضعيفة, ومقبولة , ومتوسطة) وهذا ما أظهرته نتائج التحليلات حيث بلغت نسبة التطبيق ٤٦.٧٧٪ وهي نسبة ضعيفة ويدل على عدم التزام الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية بالتقارير المالية المرحلية والتي تعد على شكل فترات دورية وبلغت نسبة عدم تطبيق المعيار ٥٣.٢٣٪ ,وعليه يقترح البحث بضرورة أن تُصدر هيئة الأوراق المالية العراقية تشريعًا واضحًا يُلزم الشركات المدرجة فيه بتقديم تقارير دورية ومدققة من قِبل مدقق حسابات خارجي مستقل وفقًا لمعيار التدقيق الدولي ذي الصلة (ISA 2410). وهذا من شأنه أن يُضفي المصداقية والموثوقية اللازمتين على المعلومات المالية المرحلية.

الكلمات المفتاحية : التقارير المالية المرحلية–سوق العراق للأوراق المالية– مستخدمو التقارير المالية

Abstract

This research primarily aims to demonstrate the extent to which interim financial reports are prepared in accordance with International Financial Reporting Standards (IFRS) in the Iraq Stock Exchange (ISX), and the role of these reports in ensuring the reliability of the accounting information contained therein, as well as the relevance of this information to the decisions of shareholders and other stakeholders. To achieve this, a sample of seven sectors was selected: the banking sector (ranked first), the telecommunications sector (ranked second), the industrial sector (ranked third), the hotel sector (ranked fourth), the services sector (ranked fifth), the agricultural sector (ranked sixth), and the insurance sector (ranked seventh). The time period extended from 2018 to 2024. Through a comprehensive analysis of the sectors listed on the ISX, the study concluded that the implementation rates ranged from weak to acceptable to moderate. This is what the

analysis results showed, with the implementation rate reaching 46.77%, a weak percentage indicating a lack of compliance among companies listed on the ISX with interim financial reports, which are prepared on a periodic basis. The non-compliance rate with the standard reached 53.23%. Therefore, this research suggests that the Iraqi Securities Commission should issue clear legislation mandating that listed companies have their interim financial reports audited by an independent external auditor, in accordance with the relevant International Standard on Auditing (ISA 2410). This would lend the necessary credibility and reliability to the interim financial information.

Keywords: Interim Financial Reports - Iraq Stock Exchange - Users of Financial Reports

المقدمة :

تُعدّ القوائم المالية مخرجات النظام المحاسبي، والهدف الرئيسي من إعدادها هو توفير المعلومات المناسبة لاتخاذ قرارات اقتصادية رشيدة، مما يعني أن المحاسبة ليست غاية في حد ذاتها، بل تنبع من الحاجة إلى المعلومات التي يمكن أن توفرها لأغراض اتخاذ القرارات,ولم تكن آليات إعداد التقارير المالية السنوية كافية بسبب المتغيرات المتسارعة ونمو الحركة الاقتصادية، ولهذا السبب ازداد الطلب على المعلومات المحاسبية بشكل دوري (ربع سنوي أو نصف سنوي) بدلاً من الانتظار لمدة عام كامل لغرض اتخاذ القرارات الاقتصادية المتعلقة بمقارنة البدائل الاستثمارية(٣٤٦ Hassan et al :2020,) وتستند إلى أسس علمية لأن معظم مستخدمي التقارير المالية يحتاجون إلى معلومات أكثر ملاءمة لغرض التنبؤ بالمستقبل، لذا أصبح من الضروري الحاجة إلى تقارير مالية مرحلية تمثل فترة زمنية أقل من عام، حيث بدأ الاهتمام بالتحول إلى حل المشكلات التطبيقية للمحاسبة باللجوء إلى إطار نظري ثابت يعتمد على معايير المحاسبة الدولية، ومن بينها معيار المحاسبة الدولي (٣٤) المتعلق بالتقارير المالية المرحلية، مما يساهم في تعزيز استخدام مستخدمي المعلومات المـــــحاسبية في اتخاذ

القرارات الرشيدة.(Al -Baaj ,Abbas,٢٠٢٣ :١٦٣).

وتحتل اهمية البحث في ابراز دور التقارير المالية المرحلية لمستخدمي المعلومات المالية (مثل المستثمرين والدائنين والمحللين) في سوق العراق للأوراق المالية، إذ تُقدم معلومات آنية ودورية وذات صلة، وهي ضرورية لاتخاذ قرارات مدروسة , اذ تعزيز قرارات الاستثمار والائتمان وترشيد القرارات و القيمة التنبؤية وتقدير التدفق النقدي والقدرة التنبؤية وتحليل التدفق النقدي ويُمكّن هذا التحليل المستخدمين من تقدير حجم وتوقيت التدفقات النقدية المتوقعة، بالإضافة إلى درجة اليقين المرتبطة بها، وهو عامل أساسي في تقييم الاستثمار والمراقبة وتقييم المخاطر. ولغرض تحقيق اهداف البحث فقد تم تقسيمة الى اربعة مباحث بين المبحث الاول منه " منهجية البحث ودراسات سابقة " واستعرض المبحث الثاني "الادبيات النظرية " وبين المبحث الثالث "الدراسة التطبيقية –الطريقة والاجراءات" واخيراً عرض المبحث الرابع "الاستنتاجات والتوصيات " .

١-المبحث الاول/ منهجية البحث ودراسات سابقة:

١.١- مشكلة البحث :

ان الالتزام في متطلبات التقارير المالية المرحلية في العرض والافصاح يتضمن نشر مجموعة كاملة من التقارير المالية المرحلية وبصوره دورية . ويكون شكل هذه التقارير ومحتواها يتماثل مع المعيار المحاسبي الدولي رقم (1) الخاص بمتطلبات إعداد مجموعة كاملة من التقارير المالية , أما إذا قامت تلك الشركات بنشر مجموعة التقارير المالية المختصرة في تقريرها المالي المرحلي فأن هذه التقارير المختصرة يجب أن تشتمل كحد أدنى كل من العناوين والمجاميع الفرعية التي دخلت ضمن أحدث التقارير المالية السنوية والإيضاحات التفسيرية المختارة حسبما يتطلب المعيار , ويجب إدخال بنود أو إيضاحات إضافية إذا كان حذفها من شأنه أن يجعل التقارير المالية المختصرة المرحلية مضلله. وتأثير هذا على جودة وملائمة المعلومات في التقارير المرحلية، وبالتالي

تأثيرها على قدرة المستخدمين (المستثمرين والمحللين) على اتخاذ قراراتهم الاستثمارية الرشيدة. وعلية يمكن بيان مشكلة البحث العلمية بالتساؤل الاتي " هل ان الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية تلتزم بتطبيق التقارير المالية المرحلية وفقاً للمعايير الدولية ؟ وهل ان الالتزام يحقق اهمية من وجهة نظر المستخدمين.

٢.١- اهمية البحث

تحتل اهمية البحث في ابراز دور التقارير المالية المرحلية لمستخدمي المعلومات المالية (مثل المستثمرين والدائنين والمحللين) في سوق العراق للأوراق المالية، إذ تُقدم معلومات آنية ودورية وذات صلة، وهي ضرورية لاتخاذ قرارات مدروسة , اذ تعزيز قرارات الاستثمار والائتمان وترشيد القرارات و القيمة التنبؤية وتقدير التدفق النقدي والقدرة التنبؤية وتحليل التدفق النقدي ويُمكّن هذا التحليل المستخدمين من تقدير حجم وتوقيت التدفقات النقدية المتوقعة، بالإضافة إلى درجة اليقين المرتبطة بها، وهو عامل أساسي في تقييم الاستثمار والمراقبة وتقييم المخاطر.

٣.١- هدف البحث

يهدف البحث بشكل اساسي في بيان مدى أعداد التقارير المالية المرحلية وفقاً للمعايير الدولية في سوق العراق للأوراق المالية العراقية ومدى دور التقارير المرحلية لضمان موثوقية المعلومات المحاسبية الواردة فيها إلى جانب ملائمة تلك المعلومات لقرارات حملة الأسهم والآخرين من أصحاب المصلحة.

٤.١- فرضية البحث

يستند البحث الى فرضية مفادها" لا تلتزم الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية بأعداد التقارير المالية المرحلية وفقاً للمعايير الدولية مما يضلل اراء المستخدمين.

٥.١- مجتمع وعينة البحث :

تمثل مجتمع البحث بالشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية اما عينته شملت سبع قطاعات وهي (القطاع المصرفي) (المرتبة الاولى), قطاع الاتصالات

(المرتبة الثانية,) القطاع الصناعي (المرتبة الثالثة,) قطاع الفنادق (المرتبة الرابعة,) القطاع الخدمي (المرتبة الخامسة,) القطاع الزراعي (المرتبة السادسة,) قطاع التأمين(المرتبة السابعة..

٦.١- حدود البحث:

الحدود المكانية : الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية.

الحدود الزمانية: تمثلت بالمدة الزمنية من ٢٠١٨ الى ٢٠٢٤ .

٧.١- الدراسات السابقة :

١. **تبين دراسة (علي واخرون , ٢٠٢٥)**اختبار العلاقة بين توقيت نشر التقارير المرحلية وأسعار وعوائد الأسهم في سوق الأوراق المالية المصرية ، وذلك بالتطبيق على عينة مكونة من ٦٠ شركة مساهمة مصرية مدرجة في بورصة الأوراق المالية خلال الفترة من عام ٢٠١٧ حتي عام٢٠٢١ ، ولقد اعتمدت الباحثة على نموذج الانحدار المتعدد لاختبار العلاقة بين المتغير المستقل (توقيت نشر التقارير المرحلية)، والمتغيرين التابعين (أسعار وعوائد الأسهم) ، هذا وقد أوضحت نتائج التحليل الإحصائي وجود علاقة موجبة ذات دلالة إحصائية بين توقيت نشر التقارير المرحلية وأسعار الأسهم ، ووجود علاقة سالبة ذات دلالة إحصائية بين توقيت نشر التقارير المرحلية وعوائد الأسهم ، وذلك حيث يتغير سعر السهم انخفاضاً أو ارتفاعا نتيجة نشر التقارير المرحلية خلال ٤٥ يوماً من نهاية الفترة المرحلية أو بعد ذلك.، و يؤدي ذلك بدوره إلي زيادة أو نقص عوائد الأسهم مما يدل على اعتماد المستثمرين على التقارير المرحلية وثقتهم بالمعلومات الواردة بها وملائمة هذه المعلومات لاتخاذ القرارات الاستثمارية الرشيدة .

٢. **تهدف دراسة (شونة , احمد ,٢٠٢٥)** إلى فحص أثر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية قابلية الفهم، والملاءمة، والموثوقية، والثبات وقابلية المقارنة—في تحسين جودة التقارير المالية بالمصارف التجارية المدرجة بسوق المال الليبي. اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي باستخدام استبانة مطوّرة ومحكّمة وُزعت على عينة

قوامها (١٩٤) موظفًا من المصارف محل الدراسة. جرى تحليل البيانات ببرنامج SPSS باستخدام الإحصاءات الوصفية، ومعاملات الارتباط لبيرسون، والانحدارين البسيط والمتعدد، مع تحقق مرتفع لثبات الأداة (ألفا كرونباخ لإجمالي الاستبيان = ٠.٩١٧). أظهرت النتائج وجود علاقات ارتباط موجبة ودالة إحصائيًا بين كل بُعد من الأبعاد الأربعة وجودة التقارير المالية؛ إذ فسّر كل بُعد على حدة نسبة من تباين الجودة: قابلية الفهم (١٥.١٪)، الملاءمة (٢٣.٥٪)، الموثوقية (١٠.٥٪)، والثبات وقابلية المقارنة (١٢.٣٪). وفي نموذج الانحدار المتعدد فسّرت الخصائص النوعية مجتمعة ٢٥.٣٪ من تباين جودة التقارير، وبقيت الملاءمة البعد الأكثر تأثيرًا ومعنوية بعد ضبط بقية المتغيرات. تخلص الدراسة إلى أن تعزيز جودة التقارير المالية بالمصارف المدروسة يرتكز بالأساس على رفع ملاءمة المعلومات وتوقيتها، مع ضرورة تحسين وضوح العرض وتجنّب التكرار والتضليل، والالتزام بالاعتماد على الأدلة القابلة للتحقق، والحفاظ على الثبات والسياسات المحاسبية بما يضمن قابلية المقارنة عبر الفترات وبين المصارف. وتوصي بتفعيل الاستخدام التنبؤي لمخرجات النظام المحاسبي لدعم قرارات الاستثمار وتقدير الاحتياجات المالية المستقبلية، وتبسيط التقارير لتكون مفهومة أيضًا لغير المتخصصين.

٣. **تهدف دراسة (Nguyen ,2023)**إلى دراسة مستويات الإفصاح عن التقارير المالية المرحلية (IR) لدى الشركات المدرجة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، والعوامل المؤثرة عليها. واستنادًا إلى عينة من ٧٠٠ تقرير مرحلي صادرة عام ٢٠١٢ عن أكبر ١٠٠ شركة مدرجة في سبع دول في منطقة آسيا والمحيط الهادئ (أستراليا، هونغ كونغ، ماليزيا، سنغافورة، الفلبين، تايلاند، وفيتنام)، قام الباحث ببناء مؤشر إفصاح يتكون من بنود الإفصاح المطلوبة عادةً في جميع دول العينة. وباستخدام هذا المؤشر، تقيس الدراسة مدى امتثال الشركات المدرجة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ لمتطلبات الإفصاح عن التقارير المالية المرحلية. وتُجري الدراسة انحدارًا بسيطًا لأقل مربعات عادية للتحقيق في تأثير العوامل الأربعة على مستوى الدولة، بما في ذلك

اعتماد المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS)، ومراجعة التدقيق، وتواتر إعداد التقارير، وتأخر إعدادها. ويوثق هذا البحث تفاوتًا كبيرًا في الإفصاح عن التقارير المالية المرحلية عبر المنطقة. وترتبط مستويات الإفصاح عن التقارير المالية المرحلية ارتباطًا إيجابيًا باعتماد المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، ومراجعة التدقيق، والإلزامية إعداد التقارير ربع السنوية، ولكنها ترتبط ارتباطًا سلبيًا بتأخر إعداد التقارير. كما يُسهم هذا البحث في أدبيات الإفصاح من خلال توفير أدلة عملية على العوامل الوطنية المؤثرة في مستويات الإفصاح. واستنادًا إلى هذه النتائج، يقدم المؤلفون توصيات للجهات التنظيمية والمستثمرين والشركات المدرجة بشأن مراجعة اللوائح التنظيمية، واستخدام المعلومات، وإعداد تقارير علاقات المستثمرين.

٤. **بينت دراسة (مريم , ٢٠٢٣)** دور التقارير المالية المرحلية في تحسين ملاءمة المعلومات المحاسبية لدى المؤسسات ورصد مدى التزامهم بإعدادها مرحليا وفق خصائصها تبعا لأهميتها في تحسين الملاءمة وفي اتخاذ القرار. ولاكتشاف هذا تطبيقيا، تمّ استطلاع ميداني في ثلاث فروع من المؤسسة الوطنية للطاقة (سوناطراك) من خلال رأي المعنيين بهذا الإجراء المحاسبي (رئيس القسم الفرعي، مسؤول أو مسير مصلحة، عون محاسبة) عبر استبيان تمّ تصميمه من ثلاث محاور؛ البيانات الشّخصية، مدى التزام المؤسّسة بإعداد القوائم المالية المرحلية، دور القوائم المالية المرحلية في تحسين ملاءمة المعلومات المحاسبية. وباستخدام المنهج الوصفي في الإحاطة النظرية بمفهوم متغيّرات الدراسة (التقارير المالية المرحلية، ملائمة المعلومات المحاسبية) وفي وصف أدوات ومحل الدراسة، وباستخدام المنهج الإحصائي في اختبار الفرضيات وفق برنامج الحزم الإحصائية (SPSS)، وباستخدام المنهج التحليلي في قراءة النتائج ومناقشة تلك الفرضيات وتفسير ارتباط المتغيرين، خلصت الدراسة إلى درجة التزام المؤسسة سوناطراك بإعداد التقارير المالية المرحلية في البرنامج المحاسبي هو بدرجة عالية. وأن للتقارير المالية المرحلية دور في تحسين ملائمة المعلومات المحاسبية لدى مؤسسة سوناطراك.

٥. **هدفت دراسة (AL-Shatnawi , 2018)** إلى قياس جودة التقارير المالية المرحلية باستخدام خصائص جودة المعلومات المحاسبية وأثرها على قرارات الاستثمار وفقًا لمعيار المحاسبة الدولي رقم ٣٤ من وجهة نظر فئة من مستخدمي المعلومات المالية العاملين في شركات الوساطة. ولتحقيق أهداف الدراسة، صُممت استبانة تتضمن ثلاثة أبعاد تتعلق بالخصائص النوعية الأولية، والخصائص النوعية المُحسّنة، وجودة التقارير المالية المرحلية. وُزّعت الاستبانة على عينة مكونة من ٧٢ فردًا. واستُخدمت الإحصاءات الوصفية لوصف عينة الدراسة، مثل التكرارات والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري. كما استُخدم اختبار t لعينة واحدة وتحليل الانحدار الخطي البسيط لاختبار فرضيات الدراسة عند مستوى دلالة ٠.٠٥. من أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة: (١) وجود تأثير للخصائص النوعية لكل من الجوانب الأساسية والتحسينية على جودة التقارير المالية المرحلية، و(٢) وجود تأثير للتقارير المالية المرحلية على اتخاذ القرارات الاستثمارية. وقدمت الدراسة عددًا من التوصيات، أهمها توجيه معدي التقارير المالية المرحلية إلى الاهتمام بتوفير الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في التقارير المالية المرحلية لما لها من أثر إيجابي على جودة هذه التقارير، بما يساعد متخذي القرارات على التنبؤ بالأحداث الاقتصادية وبناء الخطط المستقبلية.

٦. **تهدف دراسة (Grigoraș et al ,2018)** إلى التركيز على تحليل نوع التقارير ، مع مراعاة الحاجة إلى معلومات حول أصحاب المصلحة والتكاليف المترتبة على ذلك، وتحليل معايير المحاسبة الدولية IAS/IFRS وإمكانية تطبيقها فيما يتعلق بالوضع في منطقة الحدود بين رومانيا وأوكرانيا ومولدوفا. ولتحقيق هذا الهدف، أجرينا بحثًا تجريبيًا من خلال تطبيق استبيان على مجموعة مستهدفة من ٢٩٠ تاجرًا في منطقة الحدود: ٢٠١ من المنطقة الشمالية الشرقية (NE) من رومانيا، و٤٦ من مولدوفا، و٤٣ من منطقة تشيرنيفتسي (أوكرانيا). يغطي الاستبيان المطبق أوجه التشابه والاختلاف في التقارير المؤقتة من البلدان الثلاثة. ويمكن ملاحظة أن تحليل معاملات الارتباط لتحديد

المتغيرات التي تقيس التأثير على التكاليف والفوائد المتحصل عليها من تطبيق قيم التقارير المالية المؤقتة يميل إلى الصفر، مما يشير إلى عدم وجود ارتباط بين المتغيرات. يشير هذا إلى أن المجيبين الذين تمت مقابلتهم لا يربطون أي تغيير متماثل في تكاليف الشركة بالفوائد التي تلي تنفيذ التقارير المالية المؤقتة. يشجع هذا الجانب على الترويج لهذا النوع من التقارير بين المشغلين الاقتصاديين. ونتيجة للبحث، لم يربط المجيبون بين التغيير المتماثل في تكاليف الشركات والفوائد التي تم تحديدها نتيجة لتنفيذ التقارير المالية المؤقتة؛ فالمشغلون الاقتصاديون الذين يقومون بتقسيم التقارير المالية المتعلقة بالأحداث الداخلية للمنظمات لديهم فرص أكبر للحصول على فوائد كبيرة من أجل تحقيق التوقعات المالية لتلك الشركات. ويمكن تقديم دعم مهم من خلال التقارير المؤقتة والقرارات الاستراتيجية للشركة. وفي أكثر من ٧٠٪ من الحالات، قال المستجيبون إنه يمكن الحصول على هذه الفائدة بدرجة عالية أو عالية جدًا من الثقة. ويمكننا أن نستنتج أن التقارير المالية المؤقتة تعني وجود نظام مالي في الشركة يضمن تواتر التقارير ويحافظ على درجة عالية من الجودة، وهو أساس عملية صنع القرار التي تتفاعل بسرعة مع جميع التغييرات والتحديات في البيئة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

٢- المبحث الثاني /الادبيات النظرية :

١.٢- التقارير المالية المرحلية

يُمكن التنبؤ بالإفصاح عن المعلومات بشكل أفضل عند وجود معايير ومنهجيات محاسبية مناسبة للإفصاح. يتضمن هذا الإفصاح عادةً نشر معلومات كمية ونوعية ملائمة بطريقة شفافة وموثوقة في التقارير المالية السنوية، والتي غالبًا ما تُستكمل ببيانات مالية دورية، بالإضافة إلى معلومات أخرى ذات صلة. يشمل شرط الإفصاح تكاليف مرتبطة به؛ لذا، عند تحديد هذا الإفصاح، يجب تقييم فعاليته في ضوء الفائدة الاقتصادية التي تجنيها الشركة من هذا المستوى من الإفصاح. (التميمي , ٢٠٠٩: ٣٥) من هذا المنطلق، يتعين على الشركات التي تسعى إلى زيادة رأس مالها وتحقيق

سيولة أكبر من خلال جذب المستثمرين لتمويل توسع أنشطتها وكسب ثقتهم، الالتزام بمتطلبات الإفصاح والشفافية فيما يتعلق بحساباتها وأنشطتها لكسب ثقة المساهمين الذين لا يملكون معرفة كافية بعملياتها لتقييم جدوى الاستثمار وبالتالي دعم أنشطتها المستقبلية. إضافةً إلى ذلك، يُعد توقيت الإفصاح مهمًا أيضًا. وتعد مصداقية وشفافية الافصاح مهمة تمكن فيها الوصول إلى المعلومات (حول الأوضاع القائمة والقرارات والإجراءات) وتكون مرئية ومفهومة لجميع الأطراف. أما الإفصاح، فيشير إلى العملية أو المنهجية المرتبطة بتوفير المعلومات وإعلان القرار السياسي من خلال نشره في الوقت المناسب وجعله واضحًا وجليًا. (لطفي، ٢٠٠٥: ٥٠٥). ونظراً للتغيرات المتسارعة والأحداث المتلاحقة التي تمر بها الشركات، لم يعد إصدار التقارير السنوية كافياً، إذ ازدادت الحاجة إلى معلومات تغطي فترات زمنية أقصر من سنة. ومن هنا تكتسب التقارير المالية أهميتها، لأنها تُبقي مستخدمي المعلومات المحاسبية على اطلاع دائم بنتائج عمليات الشركة ووضعها المالي، سواءً سنوياً أو نصف سنوياً أو شهرياً (Al-Khateeb,2009).

وعلية عرف المعيار الدولي رقم (٣٤) من قبل لجنة معايير المحـــــــــاسبة الدولية (IASC) بأنها تقارير مالية تحتوي إما على مجموعة كاملة أو مختصرة من المعلومات المالية لمدة زمنية أقل من السنة المالية للشركة بعد أن ترك المعيار المحاسبي أمر تحديد عدد مرات تقديمها إلى متطلبات القوانين والتشريعات الخاصة بكل دولة . (Hassan et al ,2020: ٣٤٨)وعرف كل من (AL- ١٦٢: Al-Tahat,2015:6),(Shatnawi,2017)المعيار المحاسبي الدولي رقم ٣٤ التقارير المالية المرحلية بأنها تقرير مالي يتضمن إما مجموعة كاملة أو ملخص البيانات المالية لفترة مؤقتة، وقد تم تعريف الفترة المؤقتة بأنها فترة إعداد التقارير المالية التي تقل عن السنة المالية الكاملة وعرف المعيار المحاسبي الدولي رقم ٣٤ المعنون بـ "التقارير المالية المرحلية"، التقارير المالية المرحلية على أنها هي تقارير مالية تحتوي إما على مجموعة كاملة أو مختصرة من المعلومات المالية لمدة زمنية أقل من السنة

المالية للشركة. (IAS 34 ,2017) ويرى (انس , صلاح الدين , ٢٠٢١ : ٦١) انها تلك التقارير التي تغطي مدة زمنية تقل عن سنة مالية واحدة. وقد تكون تلك المدة ثلاثة أشهر أو ستة أشهر. كما يرى (Floyd et al ,2006) بأنها مجموعة القوائم أو التقارير المالية التي يتم إعدادها عن مدد زمنية تقل عن السنة المالية، وقد تكون تلك المدة ثلاثة أشهر (تقارير مالية ربع سنوية أو ستة أشهر) تقارير مالية نصف سنوية). ويشير (الخطيب , ٢٠٠٩ : ٣) على أنها التقرير المالي الذي يحتوى إما على مجموعة كاملة من البيانات المالية أو مجموعة من القوائم المالية المختصرة.

٢.٢- نطاق المعيار وهدفه

ان المعيار الدولي رقم ٣٤ الخاص بالتقارير المالية المرحلية انه لم يحدد و بشكل إلزامي الشركات التي يجب أن تلتزم بنشر تقارير مالية مرحلية وعدد مرات ذلك أو في أي وقت بعد نهاية المدة المرحلية , على أن الحكومات وواضعي أنظمة الأوراق المالية وأسواق الأوراق المالية والهيئات المحاسبية كثيرا ما تطلب من الشركات التي يتم تداول أوراقها المالية الخاصة بالدين أو حقوق الملكية في سوق الأوراق المالية نشر تقارير مالية مرحلية , وينطبق هذا المعيار على الشركات التي تتبع المعايير المحاسبية الدولية, هذا وتشجع اللجنة المعنية الشركات التي تتداول أسهمها في سوق الأوراق المالية على تقديم تقارير مالية مرحلية تتفق مع مبادئ الاعتراف والقياس والإفصاح المذكورة في هذا المعيار , وتحديدا ما يأتي :

١. تقديم تقارير مالية مرحلية على الأقل في نهاية النصف الأول من السنة المالية

٢. تقديم التقارير المالية المرحلية خلال مدة لا تزيد عن 60 يوما من نهاية المدة المرحلية

هذا ويهدف المعيار المحاسبي الدولي رقم (34) إلى بيان الحد الأدنى من محتوى التقارير المالية المرحلية ومبادئ الاعتراف والقياس المتبعة في إعداد التقارير المالية الكاملة أو المختصرة لمدة مرحلية , إذ إن تقديم التقارير المالية المرحلية الموثوق بها وفي الوقت المناسب يحسن من قدرة المستثمرين والدائنين والجهات الأخرى على إدراك

قدرة الشركات المعنية على تحقيق الأرباح والتدفقات النقدية والمركز المالي والسيولة . (Hassan et al ,2020: ٣٤٩).

٣.٢- سوق العراق للأوراق المالية

تتبع الأسواق المالية بشكل عام من الدور الأساسي الذي تلعبه في حياة الأفراد وجميع نواحي الحياة الاقتصادية في الاستثمار والادخار والمدفوعات والسياسات النقدية بشكل خاص، فهي تساعد على نقل المدخرات الأفراد والمؤسسات الى من يحتاجونها من المستثمرين أفرادا ومؤسسات وحكومات وهذا الدور بالغ الأهمية بل جوهر الاقتصاد ونمو وحيويته (وردة:٢٠٢٢ ,٢٩) ولقد مرة فكرة إنشاء السوق المالي في العراق بالعديد من الإحداث والتطورات والتي ألقت بظلالها على تطور السوق المالي في العراق، اذ في عام ١٩٢١ عرف العراق أولى خطوات نشوء سوق الأوراق المالية، إذ جرى في هذا العام تأسيس أول شركة مساهمة استناداً إلى قانون الشركات الهندي الصادر عام ١٩١٣ الذي طبق في العراق عقب الاحتلال البريطاني، وقد صدر في العراق قانون بورصة التجارة رقم ٦٥ لسنة ١٩٣٦ ، الذي نص على تأسيس بورصة لتجارة البضائع الرئيسة، وقد استمر العمل بهذا القانون لمدة سنتين ثم أوقف العمل به عام ١٩٣٨ وبذلك لم تحصل هذه التجربة على فرصة مناسبة لنشر أساسيات العمل بالبورصة في العراق (الوقائع العراقية تاريخ العدد (٣١/٨/١٩٣٦). وفي عام ١٩٤٣ صدر قانون التجارة رقم (٦٠) اشتمل على أمور تتعلق بتأسيس البورصة، وخاصة في المواد (٩٩-١٠٢) والتي على أساسها نظمت عمل السوق وتحديد موظفين العاملين به وحصر التعامل بيد الوسطاء، إلا أنه لم يتيسر التطبيق العملي لهذا الموضوع، بحيث كان تداول الأسهم يتم في العراق بين البائع والمشتري بصورة مباشرة وتسجل لدى الشركة المعنية بالأسهم، ألا أنه نتيجة لازدياد عدد الشركات ومن ثم عدد الأسهم المتداولة فقد جرى تأسيس مكاتب عدة للدلالة بلغ عددها (٤) مكاتب عام ١٩٥٥ تركزت في شارع السموال في بغداد، ونتيجة تنامي حركة تأسيس الشركات المساهمة بعد ذلك ونشاط مكاتب الدلالة فقد اتسعت حركة التداول وأخذت غرفة تجارة بغداد بنشر الأسعار الدقيقة

للأسهم المتداولة ضمن نشرتها الأسبوعية كما حاول أحد المكاتب عام ١٩٥٦ استخدام طريقة المزايدة العلنية في بيع وشراء الأسهم واستمرت المكاتب بأعمالها حتى عام ١٩٦٤ إذ أخذ نشاطها بالركود والتلكؤ بسبب صدور قرارات التأميم في العام المذكور ثم توقفت نهائياً (الوقائع العراقية : تاريخ العدد . ١٩٤٣/٨/٢٣) وفي عام ١٩٧٠ صدر قانون التجارة العراقي رقم (١٤٩) لسنة ١٩٧٠ (الوقائع العراقية : تاريخ العدد (٢٤/٤/١٩٧١) ، إذ بدأ المشرع العراقي يدرك مدى الحاجة إلى إنشاء سوق للأوراق المالية. إذ يتضمن هذا القانون ثلاث مواد أجازت إنشاء سوق للأوراق المالية بناءً على نظام يصدر من وزير الاقتصاد، إلا أن الواقع لم يشهد نشوء مثل هذا السوق؛ وذلك لأنه لم يلاق الاهتمام الكامل والدعم من قبل الدولة مما أدى إلى غلق السوق وبروز دور المصرف الصناعي. وفي عام ١٩٧٥ بادر المصرف الصناعي بتأسيس مكتب لبيع وشراء الأسهم ضمن جهازه الإداري وقد استمر العمل بذلك حتى صدور قانون سوق بغداد للأوراق المالية رقم (٢٤) لسنة ١٩٩١ ، ويتضمن هذا القانون إحدى عشر فصلا واثنين وخمسين مادة (الصواف : ٢٠٠٤ : ١٠٨) . وفي (٢٣/٣/١٩٩٢) افتتح سوق بغداد رسميا، وتمتع السوق بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي والإداري، ذات نفع عام لا تستهدف الربح، وكان تركيز السوق على الجانب التنظيمي بغية تحويل السوق من حالته غير المنظمة إلى سوق منظم يتنوع فيه أدوات الاستثمار لجذب المدخرات من أجل دعم الاقتصاد الوطني، إلا إن تحويل تلك الأهداف إلى واقع ملموس أصطدم بالعديد من المعوقات، منها أن أنشاء السوق كان في بيئة اقتصادية غير ملائمة (عطية , ابريهي : ٢٠٢٠ : ١١٣)، وفي ١٩ ادار ٢٠٠٣ وبسبب ظروف الحرب على العراق أغلق السوق بقرار من مجلس إدارته.و في ١٨ نيسان عام ٢٠٠٤ تأسس سوق العراق للأوراق المالية بموجب القانون المؤقت المرقم (٧٤) الذي أصدرته سلطة الائتلاف المؤقتة وقد جاء هذا القانون بهيكلية جديدة لسوق المال ذات كيانين مستقلين هما الهيئة العامة للأوراق المالية وهي مؤسسة حكومية مرتبطة بمجلس الوزراء، مهمتها تنظيم نشاط التداول بالأوراق المالية والرقابة عليه من خلال إصدار

التعليمات والقواعد ومراقبة الإفصاح في الشركات المساهمة وشركات الوساطة بالأوراق المالية، وسوق العراق للأوراق المالية الذي باشر نشاطه في أول جلسة تداول في ٢٤ حزيران ٢٠٠٢ (سوق العراق للأوراق المالية: التقرير السنوي : ٢٠٠٦: ٧) .

ويرى(Madura,2008:20) في الاسواق المالية , بأنها مؤسسات تعنى بشؤون الاستثمار في الأوراق المالية من إصدار وتداول , ففي إطارها يجري بيع وشراء الأوراق المالية (كالأسهم والسندات) وتحتمل عملياتها العوائد والمخاطر ". ويشير(Jiang et al.,2018:6)في الاسواق المالية بانها انظمة تكيفية معقدة تظهر فيها قوانين احصائية عالمية وغير عالمية او هي تعني العديد من المؤسسات المالية وبيوت السمسرة المالية او مجموعاتها المختلفة التي توفر الخدمات المالية للمقرضين . وتعهد الاسواق المالية على إيجاد الطرق المناسبة التي يرغب المدخرون استثمار أموالهم فيها من حيث الفترة التي يرغبون التخلي عن أموالهم فيها و قد تختلف من شخص إلى آخر من حيث الشروط و رغبتهم في المخاطر أو عدمها .

٤.٢ – مستخدمو القوائم المالية:

يعبر الإفصاح في التقارير المالية عن المعلومات الضرورية التي تكفل الاداء الأمثل وأسواق رأس المال الكفء ، ويعني ذلك وجوب عرض معلومات تسمح بالتنبؤ باتجاهات الأرباح المستقبلية واختلاف وتغير الإيرادات المستقبلية وذلك لتقييم المخاطر النسبية للوحدة وللحصول على توليفات من الاستثمار تتوافق مع متطلبات الأفراد . (التميمي , ٢٠٠٩: ٢٤)

تتعدد الأطراف المستفيدة من المعلومات التي تقدمها القوائم المالية، كما تتنوع أغراض استخداماتهم لتلك المعلومات وذلك وفقا لتنوع علاقاتهم بالشركة (حسام،31:2019) (Romney&Steinbart,2018:32) (Harrison et al, 2018: 9) :

١. **الموظفون:** يهتم الموظفون والمجموعات الممثلة لهم بالمعلومات المتعلقة باستقرار وربحية أرباب الأعمال، كما أنهم يهتمون بالمعلومات التي تمكنهم من تقييم قدرة المنشأة على دفع مكافآتهم وتعويضاتهم ومزايا التقاعد لهم وتوفير فرص العمل.

٢. **المستثمرون:** يحتاج المستثمرون لمعلومات تعينهم على اتخاذ قرار الشراء أو الاحتفاظ بالاستثمار أو البيع، كما أن الملاك يهتمون بالمعلومات التي تعينهم على تقييم قدرة الوحدة الاقتصادية على توزيع الأرباح.

٣. **المقرضون:** يهتم المقرضون بالمعلومات التي تساعدهم على تحديد مقدرة الوحدة الاقتصادية على سداد قروضهم والفوائد المتعلقة بها عند الاستحقاق.

٤. **الموردون والدائنون التجاريون الآخرون** : يهتم الموردون والدائنون الآخرون بالمعلومات التي تمكنهم من تحديد ما إذا كانت المبالغ المستحقة لهم ستدفع الاستحقاق، ويهتم الدائنون التجاريون على الأغلب بالشركة على مدي أقصر من اهتمام المقرضين إلا إذا كانوا معتمدين على استمرار المنشأة كعميل رئيسي لهم.

٥. **الحكومات ومؤسساتها:** تهتم الحكومات ووكالاتها بعملية توزيع الموارد بالتالي أنشطة الشركات، كما يطلبون معلومات من أجل تنظيم هذه الأنشطة، وتحديد السياسات الضريبية وكأساس لإحصاءات الدخل القومي وإحصاءات مشابهة.

٦. **العملاء** : يهتم العملاء بالمعلومات المتعلقة باستمرار الشركة وخصوصا عندما يكون لهم ارتباط طويل المدى أو اعتماد عليها.

٧. **المديرون:** لإصدار أحكام جديدة من شأنها أن تفيد الشركة في المضي قدمًا ، يطلب المديرون تعليقات على نتائج قراراتهم السابقة.

٨. **الجمهور**: تؤثر الشركات على قرار الجمهور بطرق متنوعة، فعلي سبيل المثال، قد تقدم الشركات مساعدات كبيرة للاقتصاد المحلي بطرق مختلفة منها عدد الأفراد اللذين تستخدمهم وتعاملها مع الموردين المحليين ويمكن للقوائم المالية أن تساعد الجمهور بتزويدهم بمعلومات حول الاتجاهات والتطورات الحديثة تجاه المؤسسة وتنوع أنشطتها. بينما لا يمكن للقوائم المالية أن تغطي كافة احتياجات هؤلاء المستخدمين من المعلومات، فإن هناك حاجات عامة لهم جميعا، وحيث أن توفير قوائم مالية تفي بحاجات المستثمرين مقدمي رأس

المال المخاطر للمنشأة فإنها سوف تفي كذلك بأغلب حاجات المستخدمين الآخرين التي يمكن أن تغطيها القوائم المالية. لذلك تعتمد مهنة المحاسبة عند تقديم معلومات لمستخدمي القوائم المالية ذات الغرض العام والتي تتجه إلي توفير المعلومات الأكثر إفادة للجماعات المختلفة من المستخدمين بأقل تكلفة ممكنة وتستند تلك الأهداف علي أن المستخدم يحتاج إلى قدر ملائم من المعرفة بجوانب الأعمال التجارية والمحاسبة المالية حتى يتمكن من فهم المعلومات التي تتضمنها القوائم المالية، وتعد تلك النقطة هامة لأنها تعني أنه عند إعداد القوائم المالية يمكن للمحاسبين افتراض وجود الأهلية لدي المستخدمين حيث أن لذلك أثر هام على طريقة ومدي التقرير عن المعلومات .

٩. **المحللون الماليون:** يستخدم المحللون الماليون التقارير المالية لتحليل واستخراج النسب المالية ، ومقارنة قوائم الشركات وتفسير النتائج ، وتزويد المستهلكين بمجموعة من التفسيرات التي ستؤثر على قرارات الشراء والبيع.

٥.٢- المشكلات التي تواجه إعداد التقارير المالية المرحلية

تتمثل الغاية الأساسية من إعداد تقارير مالية مرحلية في تزويد المستفيدين من القوائم المالية بتقارير دورية حديثة عن أداء المؤسسة ، وبالرغم من مزاياها العديدة فإن هذه التقارير لا تخلو من المشكلات ، ومن أهمها ما يلي : (جريد , ٢٠٢٠ :١٢) .(سكيك ,٢٠١٠: ٢١)

- تكون الفترة التي تغطيها هذه التقارير مقيدة نسبيا ، فإن أي أخطاء من التخمين يكون أثرها واضحة وكبيره .
- تحميل المصروفات السنوية على فترات أقصر ، يمثل عقبة كبيرة أمام معدي هذه التقارير فضريبة الدخل يتم خصمها في نهاية الفترة المالية والتي عادة ما تكون سنة ، إن عملية تحميل الضريبة على فترات أقصر غالبا ما يكون أمرا صعبا .

- صعوبة تطبيق مبدأ مقابلة الإيرادات بالمصروفات ، فغالبا ما يتم صرف مبالغ في الربع الأول مثلا ، لكن الفائدة المتوقعة من هذه المصروفات قد لا تؤتي ثمارها لغاية الربع الثالث أو الرابع الأخير من السنة ، كمصروفات الدعاية والإعلان .
- التقلبات التي قد تحصل خلال العام تقلل من أهمية هذه التقارير وتجعل من المقارنة بين التقارير أمرا عديم الجودة .
- الطبيعة الموسمية حيث يوجد في بعض المؤسسات الصناعية تقلبات كبيرة في الإيرادات والمصاريف وصافي الدخل من فترة مرحلية إلى فترة مرحلية أخرى.

٦.٢- مشكلات الإفصاح في التقارير المالية المرحلية

- تصنيف المعلومات التي يجب الإفصاح عنها في التقارير المالية المرحلية إلى مجموعتين هما المعلومات المالية ، والمعلومات غير المالية .
- حجم المعلومات التي يجب الإفصاح عنها في التقارير المالية المرحلية لا تصل إلى مستوى الإفصاح في التقارير المالية السنوية ، أي أن المعلومات التي تتضمنها التقارير المالية المرحلية أقل تفصيلا من المعلومات التي تتضمنها التقارير المالية السنوية) مازال الجدل حول الإفصاح عن المعلومات الجزئية أو عدم الإفصاح عنها في التقارير المالية المرحلية مستمرا حتى الآن في أوساط المنظمات المهنية. (جريد , ٢٠٢٠ :١٣)

٧.٢- مستلزمات الإفصاح وفق المعيار (IAS34) التقارير المالية المرحلية التي تحقق فائدة المستخدم

يمكن ادراج مستلزمات الإفصاح وفق المعيار (IAS34) التقارير المالية المرحلية والتي تحقق فائدة المستخدم بالنقاط الاتية : (جريد , ٢٠٢٠ :١٧) ,(الخطيب , ٢٠٠٩: ١) ,(سكيك , ٢٠١٠: ٤٣)

١. عند اعداد التقارير المالية المرحلية يجب الإفصاح عن حقيقة الامتثال للمعايير الدولية ، إذا كان التقرير المالي ممتثلا لهذا المعيار ، ولا يجب أن يوصف التقرير

المالي المرحلي أنه ممتثل المعايير المحاسبة الدولية ما لم يكن ممتثلا بجميع متطلبات هذا المعيار .

٢. إن التقارير المالية المرحلية التي تعرض التقارير المالية (المختصرة أو الكاملة) يجب أن تشمل البيانات المالية المرحلية على :

- الميزانية العمومية كما في نهاية الفترة المرحلية والميزانية المقارنة كما في نهاية السنة المالية السابقة لها مباشرة .
- بيانات قائمة الدخل للفترة المرحلية الحالية وتراكميا للسنة المالية الحالية حتى تاريخه، مع بيانات دخل مقارنة للفترات المرحلية المقابلة للسنة السابقة لها .
- بيان يظهر التغيرات في حقوق الملكية تراكميا للسنة المالية الحالية حتى تاريخه، مقارنة مع الفترة المقابلة من السنة المالية السابقة مباشرة .
- بيان التدفق النقدي تراكميا للسنة المالية الحالية حتى تاريخه ، مع بيان مقارنة مع الفترة المقابلة من السنة المالية السابقة.

٣. بالنسبة للبيانات المالية الخاصة بالتقارير المرحلية يجب تقييمها بالمادية عند تقرير كيفية الاعتراف ببند أو قياسه أو تصنيفه أو الافصاح عنه لأغراض تقديم هذه التقارير، يجب ادراك أن القياسات المرحلية تعتمد على التقديرات أكثر من اعتمادها على قياسات البيانات المالية السنوية

٤. إذا حدث تغيير التقييم مبلغ ورد في التقرير المرحلي إلى حد كبير خلال الفترة النهائية للسنة المالية ، ولكن لم يتم نشر تقرير مالي مفصل للتوضيح في تلك الفترة المرحلية ، فإنه يجب الإفصاح عن طبيعته ومبلغ ذلك التغيير في التقدير في ايضاح البيانات المالية السنوية للسنة المالية .

٥. يجب على المؤسسة تطبيق نفس السياسات المحاسبية في بياناتها المالية المرحلية كما هي مطبقة في بياناتها المالية السنوية ، ما عدا

التغيرات في السياسات المحاسبية التي تمت بعد تاريخ أحدث بيانات مالية سنوية ، والتي يجب أن تظهر في البيانات المالية السنوية التالية ، على ألا يؤثر عدد مرات اصدار تقارير المؤسسة على قياس نتائجه السنوية ، وأن يتم قياس التقارير المالية المرحلية على أساس السنة الحالية حتى تاريخه .

٦. بالإضافة إلى بعض المعلومات من السنة السابقة يجب أن تقدم في التقارير المالية المرحلية على أساس المقارنة بين السنوات السابقة وهذا الإفصاح يسهل في المقارنة بين الربع الجاري مع أطول فترة زمنية وآخر التي عشرة شهرا ومع نفس الربع من السنة السابقة .

٧. العديد من المؤسسات التي تعد تقارير مالية مرحلية على أساس ربع سنوي لا تقوم بعمل الربع الأخير وذلك لمصادفة نهاية السنة المالية والتي تعد فيها الميزانية العمومية.

٨. وعند حدوث أي أحداث في الربع الأخير يجب الإفصاح عنها منفصلة على هيئة ملاحظات في التقارير المالية المرحلية.

٣- المبحث الثالث/الدراسة التطبيقية –الطريقة والاجراءات

سيتم تسليط الضوء على مدى أعداد التقارير المالية المرحلية وفقاً للمعايير الدولية في هيئة تداول الأوراق المالية العراقية ومراجعتها , وبيان اهم الاسبات التي تؤدي الى عدم تطبيقها , وان ما يمثل البيئة العراقية هو الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية , حيث اختير كل الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية ليكون عينة البحث , وتمثلت في سبع قطاعات وهي (القطاع المصرفي) المرتبة الاولى ,(قطاع الاتصالات) المرتبة الثانية, (القطاع الصناعي) المرتبة الثالثة, (قطاع الفنادق) المرتبة الرابعة, (القطاع الخدمي) المرتبة الخامسة, (القطاع الزراعي) المرتبة السادسة, (قطاع التأمين)المرتبة السابعة , ويمكن حساب نسبة الالتزام في تطبيق المعيار من عدمه للقطاعات وفقاً لما يأتي : -

١.٣- القطاع المصرفي :

بلغ عدد المصارف المدرجة في هذه القطاع من سنه ٢٠١٨ الى ٢٠٢٤ بـ (٤٥-٤٩) مصرفاً , وان نسبة تطبيق المصارف لهذا المعيار كما يأتي : -

جدول رقم (١) نسبة المصارف التي تعد التقارير المالية المرحلية للقطاع المصرفي للفترة (٢٠١٨-٢٠٢٤)

	السنوات	القانون	تطبيق القانون	نسبة تطبيق المعيار	نسبة عدم تطبيق المعيار
نسبة المصارف التي تعد التقارير المالية المرحلية للقطاع المصرفي	٢٠١٨	عدد المصارف التي تقوم بإعداد التقارير المالية المرحلية ÷ اجمالي عدد المصارف للقطاع المصرفي	٢٨ ÷ ٤٥	٦٢.٢٢٪	٣٧.٧٨٪
	٢٠١٩		٢٧ ÷ ٤٥	٦٠.٠٠٪	٤٠.٠٠٪
	٢٠٢٠		٢٥ ÷ ٤٥	٥٥.٥٦٪	٤٤.٤٤٪
	٢٠٢١		٢٩ ÷ ٤٩	٥٩.١٨٪	٤٠.٨٢٪
	٢٠٢٢		٢٩ ÷ ٤٩	٥٩.١٨٪	٤٠.٨٢٪
	٢٠٢٣		٢٩ ÷ ٤٩	٥٩.١٨٪	٤٠.٨٢٪
	٢٠٢٤		٢٦ ÷ ٤٩	٥٣.٠٦٪	٤٦.٩٤٪
	متوسط نسبة التطبيق وعدم التطبيق			٥٨.٣٤٪	٤١.٦٦٪

الجدول من اعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير المالية

في ضوء الاطلاع على التقارير المالية المرحلية التي يعدها القطاع المصرفي فقد يتبن بان هناك تطبيق للمعيار وبنسبة مقبولة بلغت٥٨.٣٤٪وتراوح التطبيق بشكل فترات دورية(ربع سنوية) أي ثلاثة اشهر , اما المصارف المتلكئة في تطبيقه فقد بلغت وبنسبة ٤١.٦٦٪ حيث ان هذه المصارف تطبق المعيار وبشكل غير منتظم وفقاً لمقتضبات المعيار, ومن ثم فإن ذلك يخلق قصوراً في تحليل التقارير المالية المرحلية في بعض التحليلات نتيجة لعدم

وجود معلومات تحليلية وتفصيلية كافية مثل مؤشرات التحليل المالي باستخدام النسب مما يقلل من فائدتها للمستخدمين وفي اتخاذ القرارات المصيرية والمصيرية. .

٢.٣- قطاع الاتصالات :

بلغ عدد الشركات المدرجة في هذه القطاع من سنة ٢٠١٨ الى ٢٠٢٢ بـ (٣) شركات , وان نسبة تطبيق الشركات لهذا لمعيار كمايأتي:-

جدول رقم (٢) نسبة الشركات التي تعد التقارير المالية المرحلية لقطاع الاتصالات للفترة (٢٠١٨-٢٠٢٤)

	السنوات	القانون	تطبيق القانون	نسبة تطبيق المعيار	نسبة عدم تطبيق المعيار
نسبة الشركات التي تعد التقارير المالية المرحلية لقطاع الاتصالات	٢٠١٨	عدد المصارف التي تقوم بإعداد التقارير المالية المرحلية ÷ اجمالي عدد الشركات لقطاع الاتصالات	١÷ ٣	٣٣.٣٣٪	٦٦.٦٧٪
	٢٠١٩		١÷ ٣	٣٣.٣٣٪	٦٦.٦٧٪
	٢٠٢٠		١÷ ٣	٣٣.٣٣٪	٦٦.٦٧٪
	٢٠٢١		١÷ ٣	٣٣.٣٣٪	٦٦.٦٧٪
	٢٠٢٢		١÷ ٣	٣٣.٣٣٪	٦٦.٦٧٪
	٢٠٢٣		١÷ ٣	٣٣.٣٣٪	٦٦.٦٧٪
	٢٠٢٤		١÷ ٣	٣٣.٣٣٪	٦٦.٦٧٪
	متوسط نسبة التطبيق وعدم التطبيق			٣٣.٣٣٪	٦٦.٦٧٪

الجدول من اعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير المالية

فقد بينت نسب تطبيق المعيار الدولي رقم (٣٤)التقارير المالية المرحلية التي يعدها قطاع الاتصالات بان هناك تطبيق للمعيار وبنسبة ضعيفة بلغت٣٣.٣٣٪ وهي نسب متدنية وتراوح التطبيق بشكل فترات دورية ربع سنوية اي(ثلاثة اشهر) , اما الشركات المتلكئة في

تطبيقة فقد بلغت وبنسبة ٦٦.٦٧٪ حيث ان هذه الشركات لا تطبق المعيار بشكل منتظم ويوجد نقص في اعداها للفترات عينة البحث , لذا ان الإفصاح الدوري يعزز الشفافية والموثوقية في المعلومات المتداولة، مما يساهم في بناء ثقة المستثمرين المحليين والأجانب في السوق .

٣.٣- القطاع الصناعي:

بلغ عدد الشركات المدرجة في هذه القطاع من سنة ٢٠١٨ الى ٢٠٢٤ بـ (٢٥) شركة وان نسبة تطبيق الشركات لهذا المعيار كمايأتي :-

جدول رقم (٣) نسبة الشركات التي تعد التقارير المالية المرحلية للقطاع الصناعي للفترة (٢٠١٨-٢٠٢٤)

	السنوات	القانون	تطبيق القانون	نسبة تطبيق المعيار	نسبة عدم تطبيق المعيار
نسبة الشركات التي تعد التقارير المالية المرحلية للقطاع الصناعي	٢٠١٨	عدد المصارف التي تقوم بإعداد التقارير المالية المرحلية ÷ اجمالي عدد الشركات للقطاع الصناعي	١٠÷ ٢٥	٤٠.٠٠٪	٦٠.٠٠٪
	٢٠١٩		١٠÷ ٢٥	٤٠.٠٠٪	٦٠.٠٠٪
	٢٠٢٠		١٠÷ ١٨	٥٥.٥٦٪	٤٤.٤٤٪
	٢٠٢١		٩÷ ١٨	٥٠.٠٠٪	٥٠.٠٠٪
	٢٠٢٢		٩÷ ١٨	٥٠.٠٠٪	٥٠.٠٠٪
	٢٠٢٣		١٠÷ ١٨	٥٥.٥٦٪	٤٤.٤٤٪
	٢٠٢٤		٨÷ ١٨	٤٤.٤٤٪	٥٥.٥٦٪
	متوسط نسبة التطبيق وعدم التطبيق			٤٧.٩٤٪	٥٢.٠٦٪

الجدول من اعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير المالية

من ضوء ملاحظة التوائم المالية في القطاع الصناعي وبيان نسب تطبيق المعيار الدولي رقم (٣٤) التقارير المالية المرحلية التي يعدها هذه القطاع فقد لوحظ بان هناك تطبيق

للمعيار وبنسبة بلغت ٤٧.٩٤٪وتراوح التطبيق بشكل مدد دورية ربع سنوية اي ثلاثة اشهر, اما الشركات المتلكئة في تطبيقه فقد بلغت وبنسبة ٥٢.٠٦٪حيث ان هذه الشركات تطبق المعيار وبشكل غير منتظم ويوجد نقص في اعداها للمدد عينة البحث, وعليه توفر التقارير المرحلية معلومات ملائمة تساعد على التحديد السليم لأسعار الاستثمارات المتداولة في السوق، مما يعزز من كفاءة السوق المالية وتقديم التوضيحات بخصوص الاستثمار لدى المستخدمين .

٤.٣- قطاع الفنادق :

بلغ عدد الشركات المدرجة في هذه القطاع من سنة ٢٠١٨ الى ٢٠٢٠ بـ (١٠) شركة , وان نسبة تطبيق الشركات لهذا المعيار كمايأتي: -

جدول رقم (٤) نسبة الشركات التي تعد التقارير المالية المرحلية لقطاع الفنادق للفترة (٢٠١٨-٢٠٢٤)

	السنوات	القانون	تطبيق القانون	نسبة تطبيق المعيار	نسبة عدم تطبيق المعيار
نسبة الشركات التي تعد التقارير المالية المرحلية لقطاع الفنادق	٢٠١٨	عدد المصارف التي تقوم بإعداد التقارير المالية المرحلية ÷ اجمالي عدد الشركات لقطاع الفنادق	٦ ÷ ١٠	٦٠.٠٠٪	٤٠.٠٠٪
	٢٠١٩		٤ ÷ ١٠	٤٠.٠٠٪	٦٠.٠٠٪
	٢٠٢٠		٦ ÷ ١٠	٦٠.٠٠٪	٤٠.٠٠٪
	٢٠٢١		٥ ÷ ١٠	٥٠.٠٠٪	٥٠.٠٠٪
	٢٠٢٢		٥ ÷ ١٠	٥٠.٠٠٪	٥٠.٠٠٪
	٢٠٢٣		٥ ÷ ١٠	٥٠.٠٠٪	٥٠.٠٠٪
	٢٠٢٤		٤ ÷ ١٠	٤٠.٠٠٪	٦٠.٠٠٪
	متوسط نسبة التطبيق وعدم التطبيق			٥٠.٠٠٪	٥٠.٠٠٪

الجدول من اعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير المالية

من ضوء ما تم ملاحظة القوائم المالية في القطاع الفندقي وبيان نسب تطبيق المعيار الدولي رقم (٣٤) التقارير المالية المرحلية التي يعدها هذه القطاع فقد لوحظ بان هناك تطبيق للمعيار وبنسبة بلغت ٥٠.٠٠٪, وتراوح التطبيق بشكل فترات دورية ربع سنوية اي(ثلاثة اشهر), اما الشركات المتلكأة في تطبيقة فقد بلغت وبنسب ٥٠.٠٠٪ حيث ان هذه الشركات تطبق المعيار وبشكل غير منتظم ويوجد نقص في اعداها للمدد عينة البحث , وعليه توفر معلومات مفيدة حول درجة السيولة واحتمالات مواجهة الشركة للتعثر المالي خلال المدة المحددة، وهو أمر حيوي للدائنين (المقرضين) وللإدارة لاتخاذ الإجراءات التصحيحية.

٥.٣- قطاع الخدمات :

بلغ عدد الشركات المدرجة في هذه القطاع من سنة 2018 الى 2024 بـ (11) شركة , وان نسبة تطبيق هذه الشركات للمعيار كما يأتي:-

جدول رقم (٥) نسبة الشركات التي تعد التقارير المالية المرحلية لقطاع الخدمات للفترة (٢٠١٨-٢٠٢٤)

	السنوات	القانون	تطبيق القانون	نسبة تطبيق المعيار	نسبة عدم تطبيق المعيار
نسبة الشركات التي تعد التقارير المالية المرحلية لقطاع الخدمات	٢٠١٨	عدد المصارف التي تقوم بإعداد التقارير المالية المرحلية ÷ اجمالي عدد الشركات لقطاع الخدمات	٤ ÷ ١١	٣٦.٣٦٪	٦٣.٦٤٪
	٢٠١٩		٤ ÷ ١١	٣٦.٣٦٪	٦٣.٦٤٪
	٢٠٢٠		٤ ÷ ١١	٣٦.٣٦٪	٦٣.٦٤٪
	٢٠٢١		٥ ÷ ١١	٤٥.٤٥٪	٥٤.٥٥٪
	٢٠٢٢		٥ ÷ ١١	٤٥.٤٥٪	٥٤.٥٥٪
	٢٠٢٣		٥ ÷ ١١	٤٥.٤٥٪	٥٤.٥٥٪
	٢٠٢٤		٤ ÷ ١١	٣٦.٣٦٪	٦٣.٦٤٪
	متوسط نسبة التطبيق وعدم التطبيق			٤٠.٢٦٪	٥٩.٧٤٪

الجدول من اعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير المالية

يتبين من نتائج التحليل على القوائم المالية في قطاع الخدمات وبيان نسب تطبيق المعيار الدولي رقم (٣٤) التقارير المالية المرحلية التي يعدها هذه القطاع فقد لوحظ بان هناك تطبيق للمعيار وبنسبة متدنية حيث بلغت ٤٠.٢٦٪ وتراوح التطبيق بشكل فترات دورية ربع سنوية اي (ثلاثة اشهر) , اما الشركات المتلكئة في تطبيقة فقد بلغت وبنسبه ٥٩.٧٤٪حيث ان هذه الشركات تطبق المعيار وبشكل غير منتظم ويوجد نقص في اعداها للفترات عينة البحث .

٦.٣- القطاع الزراعي :

بلغ عدد الشركات المدرجة في هذه القطاع من سنة ٢٠١٨ الى ٢٠٢٤ بـ (٨) شركة , وان نسبة تطبيق هذه الشركات للمعيار كمايأتي:-

جدول رقم (٦) نسبة الشركات التي تعد التقارير المالية المرحلية للقطاع الزراعي للفترة (٢٠١٨-٢٠٢٤)

	السنوات	القانون	تطبيق القانون	نسبة تطبيق المعيار	نسبة عدم تطبيق المعيار
نسبة الشركات التي تعد التقارير المالية المرحلية للقطاع الزراعي	٢٠١٨	عدد المصارف التي تقوم بإعداد التقارير المالية المرحلية ÷ اجمالي عدد الشركات للقطاع الزراعي	٣÷ ٨	٣٧.٥٠٪	٦٢.٥٠٪
	٢٠١٩		٣÷ ٨	٣٧.٥٠٪	٦٢.٥٠٪
	٢٠٢٠		٣÷ ٨	٣٧.٥٠٪	٦٢.٥٠٪
	٢٠٢١		٣÷ ٨	٣٧.٥٠٪	٦٢.٥٠٪
	٢٠٢٢		٣÷ ٨	٣٧.٥٠٪	٦٢.٥٠٪
	٢٠٢٣		٣÷ ٨	٣٧.٥٠٪	٦٢.٥٠٪
	٢٠٢٤		٣÷ ٨	٣٧.٥٠٪	٦٢.٥٠٪
	متوسط نسبة التطبيق وعدم التطبيق			٣٧.٥٠٪	٦٢.٥٠٪

الجدول من اعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير المالية

في ضوء الاطلاع على القوائم المالية في القطاع الزراعي وبيان نسب تطبيق المعيار الدولي رقم (٣٤) التقارير المالية المرحلية التي يعدها هذه القطاع فقد لوحظ بان هناك تطبيق للمعيار وبنسبة متدنية حيث بلغت ٣٧.٥٠٪وتراوح التطبيق بشكل فترات دورية ربع سنوية ر,اما الشركات المتلكئة في تطبيقة فقد بلغت وبنسب٦٢.٥٠٪حيث ان هذه الشركات تطبق المعيار وبشكل غير منتظم ويوجد نقص في اعداها للمدد عينة البحث

٧.٣- قطاع التأمين :

بلغ عدد الشركات المدرجة في هذه القطاع من سنة ٢٠١٨ الى ٢٠٢٤ بـ (٥) شركة, وان نسبة تطبيق هذه الشركات للمعيار كمايأتي:-

جدول رقم (٧) نسبة الشركات التي تعد التقارير المالية المرحلية لقطاع التأمين للفترة (٢٠١٨-٢٠٢٤)

	السنوات	القانون	تطبيق القانون	نسبة تطبيق المعيار	نسبة عدم تطبيق المعيار
نسبة الشركات التي تعد التقارير المالية المرحلية لقطاع التأمين	٢٠١٨	عدد المصارف التي تقوم بإعداد التقارير المالية المرحلية ÷ اجمالي عدد الشركات لقطاع التأمين	٣÷ ٥	٦٠.٠٠٪	٤٠.٠٠٪
	٢٠١٩		٣÷ ٥	٦٠.٠٠٪	٤٠.٠٠٪
	٢٠٢٠		٣÷ ٥	٦٠.٠٠٪	٤٠.٠٠٪
	٢٠٢١		٣÷ ٥	٦٠.٠٠٪	٤٠.٠٠٪
	٢٠٢٢		٣÷ ٥	٦٠.٠٠٪	٤٠.٠٠٪
	٢٠٢٣		٣÷ ٥	٦٠.٠٠٪	٤٠.٠٠٪
	٢٠٢٤		٣÷ ٥	٦٠.٠٠٪	٤٠.٠٠٪
	متوسط نسبة التطبيق وعدم التطبيق			٦٠.٠٠٪	٤٠.٠٠٪

الجدول من اعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير المالية

لقد تراوحت نسب تطبيق المعيار الدولي رقم (٣٤) التقارير المالية المرحلية التي يعدها هذه القطاع بان هناك تطبيق للمعيار وبنسبة بلغت ٦٠.٠٠٠٪ وتراوح التطبيق بشكل فترات دورية ربع سنوية اي)ثلاثة اشهر(وبنسبة عدم تطبيق تتراوح٤٠.٠٠٠٪

واستناداً الى ما سبق يمكن حساب النسبة الإجمالية لتطبيق المعيار الدولي (٣٤) من قبل الشركات المدرجة في)سوق العراق للأوراق المالية (وفق مايأتي-:

جدول رقم (٨) نسبة تطبيق وعدم تطبيق المعيار في سوق العراق للأوراق المالية التي تعد التقارير المالية المرحلية للقطاع كافة للفترة (٢٠١٨-٢٠٢٤)

	السنوات	القطاعات	نسبة تطبيق المعيار	نسبة عدم تطبيق المعيار	النسبة الاجمالية
النسبة الاجمالية التي تعد التقارير المالية المرحلية للقطاع كافة	من ٢٠١٨ الى ٢٠٢٤	قطاع المصارف	٦٠.٠٠٠٪	٤٠.٠٠٠٪	١٠٠.٠٠٪
		قطاع الاتصالات	٣٧.٥٠٪	٦٢.٥٠٪	١٠٠.٠٠٪
		القطاع الصناعي	٤٠.٢٦٪	٥٩.٧٤٪	١٠٠.٠٠٪
		قطاع الفنادق	٥٠.٠٠٠٪	٥٠.٠٠٠٪	١٠٠.٠٠٪
		قطاع الخدمات	٤٧.٩٤٪	٥٢.٠٦٪	١٠٠.٠٠٪
		القطاع الزراعي	٣٣.٣٣٪	٦٦.٦٧٪	١٠٠.٠٠٪
		قطاع التأمين	٥٨.٣٤٪	٤١.٦٦٪	١٠٠.٠٠٪
		اجمالي متوسطات القطاعات	٣٢٧.٣٧٪	٣٧٢.٦٣٪	٧٠٠.٠٠٪
		عدد القطاعات	٧	٧	٧
		متوسط نسبة التطبيق وعدم التطبيق	٤٦.٧٧٪	٥٣.٢٣٪	١٠٠.٠٠٪

الجدول من اعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير المالية

من خلال التحليلات المستفيضة للقطاعات المدمجة في سوق العراق للأوراق المالية فقد تبين بان هناك نسب للتطبيق تتراوح بين (ضعيفة, ومقبولة , ومتوسطة) وهذا ما أظهرته نتائج التحليلات حيث بلغت نسبة التطبيق ٤٦.٧٧٪ وهي نسبة ضعيفة ويدل على عدم التزام الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية بالتقارير المالية

المرحلية والتي تعد على شكل فترات دورية وبلغت نسبة عدم تطبيق المعيار ٥٣.٢٣٪وتتيح التقارير المؤقتة (التقارير المالية المرحلية)تقييم أداء الشركة (مثل الربحية والإيرادات) على أساس ربع سنوي، بدلاً من انتظار التقرير السنوي. ويُمكّن هذا المستثمرين من مراقبة الاتجاهات وتحديد ما إذا كانت الشركة تسير على الطريق الصحيح لتحقيق أهدافها السنوية. كما تتيح البيانات المؤقتة للمحللين والمستثمرين تعديل توقعاتهم بشأن الأرباح والتدفقات النقدية المستقبلية بسرعة أكبر. فإذا كانت أرباح الربع الأول أو الثاني ضعيفة، يمكنهم توقع الأداء السنوي وتعديل قراراتهم الاستثمارية وفقًا لذلك. تُوفر هذه التقارير معلومات مهمة تُسهم في اتخاذ قرارات شراء وبيع أكثر استنارة في سوق الأسهم. فإذا أعلنت الشركة عن أرباح غير متوقعة (سواء كانت إيجابية أو سلبية)، يتفاعل سعر السهم بسرعة. تُساعد التقارير المؤقتة في تقييم جودة وموثوقية الأرباح قبل نهاية السنة المالية، مما يُعزز الشفافية. لذلك، تتمثل الفائدة الرئيسية للتقارير المالية المؤقتة في أنها تُقدم معلومات أكثر حداثة وأهمية، مما يُقلل من عدم اليقين بشأن المستقبل ويدعم اتخاذ القرارات القائمة على الأدلة لجميع مستخدمي البيانات المالية.وهذه يعد اثبات لفرضية البحث والتي تنص على "لا تلتزم الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية بأعداد التقارير المالية المرحلية وفقاً للمعايير الدولية مما يضلل اراء المستخدمين "

٤- المبحث الرابع: الاستنتاجات والتوصيات :

١.٤- الاستنتاجات :

١. على الرغم من وجود تعليمات من هيئة الأوراق المالية العراقية تلزم الشركات بإعداد تقارير مرحلية، إلا أن هناك دراسات تشير إلى أن تطبيق المعيار المحاسبي الدولي (٣٤) لم يكن دقيقاً تماماً في بعض القطاعات خلال الفترات التي تم تحليلها.

٢. توصلت البحث ان التقارير المالية المرحلية التي يعدها القطاع المصرفي تطبق المعيار وبنسبة مقبولة بلغت٥٨.٣٤٪وتراوح التطبيق بشكل فترات دورية ربع سنوية اي

ثلاث اشهر, اما المصارف المتلكئة في تطبيقة فقد بلغت وبنسبة ٤١.٦٦٪حيث ان هذه المصارف تطبق المعيار وبشكل غير منتظم وفقاً لمقتضبات المعيار .

٣. يتبين من خلال تحليل التقارير المالية لقطاع الاتصالات ان نسب تطبيق المعيار الدولي رقم (٣٤) التقارير المالية المرحلية التي يعدها قطاع الاتصالات بان هناك تطبيق للمعيار وبنسبة ضعيفة بلغت٣٣.٣٣٪ وهي نسب متدنية وتراوح التطبيق بشكل فترات دورية ربع سنوية اي ثلاثة اشهر, اما الشركات المتلكئة في تطبيقه فقد بلغت وبنسبة ٦٦.٦٧٪ حيث ان هذه الشركات لا تطبق المعيار بشكل منتظم ويوجد نقص في اعداها للفترات عينة البحث .

٤. من ضوء ملاحظة القوائم المالية في القطاع الصناعي وبيان نسب تطبيق المعيار الدولي رقم (٣٤) التقارير المالية المرحلية التي يعدها هذه القطاع فقد تبين بان هناك تطبيق للمعيار وبنسبة بلفت ٤٧.٩٤٪وتراوح التطبيق بشكل مدد دورية ربع سنوية اي ثلاثة اشهر, اما الشركات المتلكئة في تطبيقه فقد بلغت وبنسبة ٥٢.٠٦٪حيث ان هذه الشركات تطبق المعيار وبشكل غير منتظم ويوجد نقص في اعداها للمدد عينة البحث .

٥. من خلال التحليلات المستفيضة للقطاعات المدمجة في سوق العراق للأوراق المالية فقد تبين بان هناك نسب للتطبيق تتراوح بين (ضعيفة, ومقبولة , ومتوسطة) وهذا ما أظهرته نتائج التحليلات حيث بلغت نسبة التطبيق ٤٦.٧٧٪ وهي نسبة ضعيفة ويدل على عدم التزام الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية بالتقارير المالية المرحلية والتي تعد على شكل فترات دورية وبلغت نسبة عدم تطبيق المعيار ٥٣.٢٣٪.

٢.٤- التوصيات :

١. ضرورة أن تُصدر هيئة الأوراق المالية العراقية تشريعًا واضحًا يُلزم الشركات المدرجة فيه بتقديم تقارير دورية ومدققة من قِبل مدقق حسابات خارجي مستقل وفقًا

لمعيار التدقيق الدولي ذي الصلة (ISA 2410). وهذا من شأنه أن يُضفي المصداقية والموثوقية اللازمتين على المعلومات المالية المرحلية

٢. يجب على الشركات المدرجة أن تعمل بجد على التطبيق الكامل والدقيق لمعيار المحاسبة الدولي (٣٤) لضمان أن السياسات المحاسبية المستخدمة في إعداد التقارير المؤقتة تتوافق مع تلك المستخدمة في التقارير السنوية.

٣. ينبغي على الهيئات التنظيمية والأسواق المالية العراقية توعية المستخدمين (المستثمرين) بأهمية تحليل نوعية الأرباح في التقارير المؤقتة وعدم الاعتماد فقط على رقم الأرباح، لتمكينهم من اتخاذ قرارات أكثر استنارة.

٤. يتعين على الشركات نشر البيانات المالية المؤقتة كاملة أو مختصرة على الأقل مع الإفصاحات الكافية والمناسبة، بما في ذلك مؤشرات التحليل المالي الرئيسية (مثل نسب الربحية والسيولة)، وتوفير معلومات أكثر تفصيلاً وارتباطاً بقرارات المستخدمين.

المصادر والمراجع:

١. سوق العراق للاوراق المالية .(٢٠٠٦). التقرير السنوي الثالث.

٢. الصواف ,خالد حسين. (٢٠٠٦). سواق العراق للاوراق المالية في اقطار عربية مختلفة. مجلة كلية الحقوق – جامعة النهرين – المجلد ٦– العدد٢.

٣. حسام، الدين (٢٠١٩). ممارسات التدقيق المالي وعلاقتها بتحليل القوائم المالية – دراسة ميدانية بمكتب محافظ الحسابات. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، رسالة ماجستير.

٤. جريدي, أسماء.(٢٠٢٠). دور التقارير المالية المرحلية في تعزيز الإفصاح المحاسبي دراسة حالة عينة من المحاسبين وممارسي مهنة المحاسبة" لسنة ٢٠٢٠" (Doctoral dissertation, جامعة قاصدي مرباح ورقلة).

٥. سكيك , طارق فايز .(٢٠١٠). اثر التقارير المالية المرحلية على سعر السهم وحجم التداول (دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق

المالية) ، رسالة مقدمة كمتطلب تكميلي نيل درجة الماجستير في المحاسبة والتموين و كلية التجارة القسم المحاسبة والتمويل ، الجامعة الإسلامية غزة ، ٢٠١٠.

٦. الخطيب ,خالد .(٢٠٠٩). المعيار رقم ٣٤ – التقارير المالية المرحلية ، دور المعايير الدولية لاعداد التقارير المالية ،الفعاليات العلمية لهيئة الأوراق والأسواق المالية، جمعية المحاسبين القانونيين السوريين ، دمشق – سورية .

٧. وردة، خلايفية (٢٠٢٢). اثر جائحة كوفيد ١٩على الاسواق المالية – دراسة عينة من الاسواق المالية عالمية. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، رسالة ماجستير.

٨. شونة ,تميم علي الهادي ، احمد ,خالد البشير محمد. (٢٠٢٥). أثر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في تحسين جودة التقارير المالية بالمصارف التجارية: دراسة ميدانية على المصارف التجارية المدرجة بسوق المال الليبي. مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية, ٦(١٠), ١١٣–١٤٩.

٩. التميمي , سحر سعدون صبار .(٢٠٠٩). متطلبات الافصاح والشفافية في التقارير المالية ودورها في اتخاذ القرارات الاقتصادية . دراسة ميدانية في عينة من المصارف العراقية . رسالة مقدمة الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد , جامعة بغداد.

١٠. لطفي ، امين ، السيد احمد (٢٠٠٥) ، نظرية المحاسبة " منظور التوافق الدولي ، الدار الجامعية بمصر.

١١. صلاح الدين, أنس, مزيانى, & نورالدين. (٢٠٢١). دور التقارير المالية المرحلية فى صنع القرار الإستثمارى فى سوق الخرطوم للأوراق المالية. مجلة دراسات متقدمة في المالية والمحاسبة, ٤(١), ٥٨–٧٥.

١٢. علي, شيماء علي نصر, سمعان, أحمد محمد شاكر, عبد السميع & ,أحمد صالح. (٢٠٢٤). العلاقة بين توقيت نشر التقارير المرحلية وأسعار وعوائد الأسهم في سوق الأوراق المالية المصرية .*مجلة البحوث التجارية*.84-46 ,(1)*46* ,

١٣. عطية ,قحطان لفتة & ,بريهي ,فارس كريم. (٢٠٢٠). تحليل واقع سوق العراق للأوراق المالية في ظل العولمة المالية للمدة (٢٠٠٦–٢٠١٨)(Journal of Accounting and Financial Studies (JAFS), 15(53), 106-122.

١٤. الوقائع العراقية. (تاريخ العدد ١٩٣٦/٨/٣١) العدد ١٥٣٣.

١٥. الوقائع العراقية. (تاريخ العدد ١٩٤٣/٨/٢٣) العدد ٢١١٣.

١٦. الوقائع العراقية. (تاريخ العدد ١٩٧١/٤/٢٤) العدد ١٩٩٠.

17. Al -Baaj ,Qasim Muhammad Abdullah ,. Abbas ,Nadia Khudair Abdel .(2023).The interim financial reports according to the international accounting standard (34) and role in improving the quality of the financial statements of Iraqi commercial banks/ Applied Study Qasim Muhammad Abdullah Al -Baaj Nadia Khudair Abdel –Abbas.Al-Qadisiyah Journal for Administrative and Economic Sciences ISSNOnline : 2312-9883 QJAE, Volume 25, Issue 2 (2023) ISSNPrint : 1816-9171.

18. Al-Khateeb, K. (2009). Standard number 34: the interim financial reports. training program on the international standards for preparation of the financial reports within the scientific activities of the financial securities and exchange markets committee in cooperation with the society of the syrian chartered accountants. Damascus University.

19. AL-Shatnawi, H. M. (2017). Measuring the Quality of the Interim Financial Reports Using the Qualitative Characteristics of the Accounting Information and its Effect on the Investment Decisions According to the" IAS 34.". *International Journal of Economics and Finance*, *9*(5), 159-170.

20. AL-Shatnawi, H. M. (2017). Measuring the Quality of the Interim Financial Reports Using the Qualitative Characteristics of the Accounting Information and its Effect on the Investment Decisions According to the" IAS 34.". *International Journal of Economics and Finance*, *9*(5), 159-170.

21. Al-Tahat, S. S. Y. (2015). Company attributes and the timeliness of interim financial reporting in Jordan. International Journal of

Application or Innovation in Engineering & Management, 4(3), 6-16.

22. Floyd A . Beams , & Others (2006), Advanced Accounting , Prentice Hall Library of Congress Cataloging – in – Publication Data.

23. Grigoraș-Ichim, C. E., Cosmulese, C. G., Savchuk, D., & Zhavoronok, A. (2018). Shaping the perception and vision of economic operators from the Romania-Ukraine-Moldova border area on interim financial reporting. *Economic Annals-XXI/Ekonomìčnij Časopis-XXI*, *173*.

24. Harrison,Walter,T.Horngren,Charles,T.,Thomas,William,C.,Tietz m,Wendy,M.&Suwardy,Themin (2018). Financial Accounting - International Financial Reporting Standards. Eleventh edition, Pearson Education Limited.

25. Hassan, A. M., Union, A. H., & Abdulameer, A. T. (2020). Extent to which the companies listed on the Iraq Stock Exchange adhere to international standard No. 34. *Journal of Global Scientific Research (ISSN: 2523-9376)*, *2*, 346-355.

26. International Accounting Standards Board.(2016) . IAS 34 Interim Financial Reporting, on side : https://www.ifrs.org/issued-standards/list-of-standards/ias-34-interim-financial-reporting.

27. Jiang ,Zhi-Qiang, Wen-Jie Xiea, Wei-Xing, Zhoua, Didier Sornetted(2018). Multifractal analysis of financial markets. Research Center for Econophysics, East China University of Science and Technology, Shanghai 200237.

28. Madura , J. (2008). Financial Institutions and Markets. 8th Edition, Thomson Corporation, China .

29. Nguyen, H. C. (2023). Interim financial reporting disclosure by listed firms in the Asia-Pacific region and influencing factors. *Pacific Accounting Review*, *35*(2), 218-248.

30. Romney, Marshal.B& Steinbart, Paul (2018). Accounting Information System. Fourteenth Edition ,Global Edition, Pearson Education Limited England.